

Distr.: General
8 March 2002
Arabic
Original: English



تقرير مرحلي مقدم من الأمين العام عن إثيوبيا وإريتريا

أولا - مقدمة

المجاورة للمنطقة الأمنية المؤقتة، من تكوين فكرة واضحة عن التطورات داخل تلك المنطقة وفي المناطق المتاخمة لها. ولا يوجد إلى حد الآن ما يدل على تغير موقف أي من الطرفين.

٣ - ووفقا لاتفاق وقف أعمال القتال، ستبقى الترتيبات الأمنية قائمة إلى أن تتم عملية تعيين وترسيم الحدود. ولذلك ستظل ترتيبات الفصل بين القوات، الذي تحقق بإنشاء المنطقة الأمنية المؤقتة، ذات أهمية بالغة. وإلى حين الانتهاء من ترسيم الحدود، ستواصل البعثة الوفاء بولايتها. وفي هذا السياق يمثل البيان العام الذي أدلى به رئيس إريتريا، أساسيس أفورقي، أثناء زيارة البعثة التي أوفدها مجلس الأمن، مصدر قلق.

أنشطة الرصد التي تقوم بها البعثة

٤ - تمكنت البعثة بواسطة عمليات الرصد التي قامت بها خلال الفترة المستعرضة من الحصول على معلومات إضافية عن مواقع وأنشطة القوات الإريترية المعاد نشرها خارج المنطقة الأمنية المؤقتة. وفي الاجتماع العاشر الذي عقده لجنة التنسيق العسكرية في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، وافق وفد إريتريا على السماح بزيارة معسكرات ووحدات قوة الدفاع الإريترية بشرط الإشعار المسبق بذلك. ونتيجة لذلك أدت البعثة مصحوبة بضباط اتصال إريترين زيارات إلى عدد من

١ - يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٣٦٩ (٢٠٠١) المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، الذي مدد المجلس بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا حتى ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٢. وهو يتضمن عرضا لما استجد في انتشار البعثة وفي أنشطتها، وكذلك للتطورات التي جرت في المجالات السياسية والعسكرية والإنسانية ومجال حقوق الإنسان منذ تقريره المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ (S/2001/1194).

ثانيا - حالة المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المتاخمة لها

٢ - ظلت الحالة في المنطقة الأمنية المؤقتة هادئة عموما خلال الفترة المستعرضة. وواصل الطرفان، باستثناءات قليلة، احترام حدود المنطقة وسلامتها. وجدت بعض الحوادث على طول الحدود الجنوبية، وقلّ تبادل الطرفين للتهامات. وكثفت البعثة في عمليتي رصد منفصلتين رصدها لقوات إريتريا المعاد نشرها. وتمكنت البعثة أيضا من تحسين علاقاتها الاتصالية مع القادة العسكريين الإريترين ومع ضباط الاتصال على الصعيد المحلي، لاسيما في القطاعين الشرقي والغربي. وتمكنت البعثة نتيجة لذلك، وبالرغم من استمرار القيود المفروضة على حريتها في التنقل في المنطقة الشمالية

الجنوبية في تلك المنطقة، ليتمكن مراقبتها عن كثب عن طريق القيام بدوريات.

وجود الميليشيات والشرطة داخل المنطقة الأمنية المؤقتة

٧ - لم تتمكن البعثة، على الرغم من جهودها المستمرة، من الحصول من حكومة إريتريا على معلومات تفصيلية عن عدد أفراد قوات الميليشيات والشرطة المحلية داخل المنطقة الأمنية المؤقتة وقوامها وتنظيمها. ولا تزال السلطات العسكرية الإثيوبية تشكك في صحة الأرقام المقدمة عن الميليشيات والشرطة وتدعي بأن أفرادها ينتمون إلى وحدات قوة الدفاع الإريتيرية النظامية. وتقدر البعثة في هذا الصدد أن مجموع عدد أفراد الشرطة والميليشيات المحلية الإريتيرية داخل المنطقة الأمنية المؤقتة لا يزال في حدود ٦٠٠ ٩ فرد. ولاحظت البعثة من حين إلى آخر تغييرا في عدد أفراد الميليشيات والشرطة على الميدان في بعض المناطق، استجابة على ما يبدو لشواغل أمنية محلية.

٨ - وفي الوقت نفسه، تسعى وحدات الشرطة أو الميليشيات الإريتيرية أحيانا إلى الانتشار في مناطق جديدة ترى البعثة أنها قريبة أكثر مما ينبغي من الحدود الجنوبية للمنطقة، مما قد يهدد استقرار الحالة. من ذلك محاولة الشرطة الإريتيرية في ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢ إنشاء مركز مراقبة في النقطة ٧٣ في القطاع الشرقي، بمقربة جدا من الحدود الجنوبية للمنطقة. واحتجت البعثة على ذلك، وفسرت للسلطات الإريتيرية أنه بالرغم من أن تلك المنطقة تخضع لسيادتها فإنه يُستحسن عدم نشر قوات بمقربة من الحدود لأن ذلك قد يُفسر بأنه استفزاز. وقد بقي عدد الوحدات ثابتا تقريبا. ولا تزال البعثة تتلقى تعاوننا جيدا من الشرطة والميليشيات على الميدان، بالرغم من حدوث انتهاكات من حين إلى آخر للبروتوكول المتعلق بالميليشيات

المناطق شمال المنطقة الأمنية المؤقتة، لم يكن بوسع البعثة الوصول إليها من قبل. وحققت هذه العملية، التي لا تعتبر بديلا لحرية تنقل البعثة، نجاحا معقولا بالرغم من قلة التعاون الذي حصلت عليه البعثة في هذا القطاع. وأسفرت هذه العمليات، إلى جانب أنشطة الرصد التي شرعت البعثة في القيام بها من قبل، عن تعميق فهم البعثة للحالة على الميدان عموما، لاسيما في المناطق المتاحة للمنطقة الأمنية المؤقتة.

٥ - وتبين من أنشطة الرصد التي تقوم بها البعثة أنه بالرغم من أن الطرفين يقومان بتناوب القوات، وبالتدريب المنتظم على التأهب، وبواصلان الاحتفاظ بمواقعهما وتحسينها، فإنهما لا يزالان أساسا في موقف دفاعي. ولا يزال التوتر والشك قائمين بين القوات المسلحة للطرفين على الميدان. وبدأت وحدات قوة الدفاع الإريتيرية التي قامت بأنشطة زراعية خلال الشهور الأخيرة في غرب البلاد تعود إلى مواقعها الدائمة التي يوجد العديد منها في قطاع الوسط.

الحوادث على طول الحدود الجنوبية للمنطقة الأمنية المؤقتة

٦ - حدثت، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بعض الحوادث في المنطقة الأمنية المؤقتة وعلى طول حدودها الجنوبية، منها إطلاق نار عرضي من حين إلى آخر، وادعاءات من القوات المسلحة الإثيوبية بعبور ميليشيات أو دوريات إريتيرية الحدود الجنوبية، وادعاءات بسرقة ماشية، وادعاءات باختطاف قرويين من المناطق الحدودية. وفي أحد الحوادث، قتل اثنان من الرعاة الإريتيريين من طرف مهاجمين مجهولي الهوية داخل المنطقة قريبا من الحدود الجنوبية ومن أم هاجر في القطاع الغربي. وفي حادث آخر في منطقة جبل كالا هويبا في القطاع الشرقي، جرى تبادل قصير لإطلاق النار جنوبي المنطقة بين ثلاثة من الجنود الإثيوبيين ومهاجمين مجهولي الهوية أسفر عن إصابة أحد الجنود بجروح خفيفة. وتقوم البعثة حاليا بإزالة الألغام من طريق محاذية للحدود

البلدين مرورا بجيبوتي، مما أسفر عن تكبد البعثة نفقات إضافية تجاوزت إلى حد الآن ١,٤ مليون دولار. ولهذا الحيد عن أقصر خط مباشر آثار تشغيلية وأمنية على نشاط البعثة.

التعاون مع ضباط الاتصال والقادة المحليين

١٢ - لا يزال كبار ضباط الاتصال الإثيوبيين يدون استعدادهم للتعاون مع البعثة على الميدان، ولا يزال ضباط الاتصال على الصعيد العملي يرافقون دوريات البعثة بانتظام. وأعدت السلطات الإريترية كبار ضباط الاتصال في جميع القطاعات الثلاثة، إثر احتجاج البعثة على سحبهم. بيد أن نظام الاتصال في الجانب الإريترى لا يعمل بفعالية إلا في القطاعين الشرقي والغربي. ولا تزال هناك في قطاع الوسط مشاكل تتعلق بتوافر ضباط الاتصال وبقدراهم اللغوية. ولم يُعَيَّن أي ضباط اتصال على الصعيد العملي.

١٣ - وأسفر عقد اجتماعات منتظمة بين كبار ضباط البعثة وقادة الفيالق والفرق لكل من قوة الدفاع الإريترية والقوات المسلحة الإثيوبية عن تعزيز الجوانب الإيجابية في العلاقات مع هؤلاء الضباط الرئيسيين. وعلى الصعيد العملي، كان القادة الإثيوبيين أكثر استعدادا للتعاون مع قادة البعثة وللالتقاء بهم. وفي حالة قوات الدفاع الإريترية، تختلف علاقات البعثة مع القادة العسكريين على الصعيد العملي من قطاع إلى آخر. وبإمكان البعثة في القطاعين الغربي والشرقي أن تزور مواقع قوات الدفاع الإريترية وأن تلتقي بقادتها إذا قدمت إشعارا مسبقا بذلك. أما في قطاع الوسط، فقد ذكر الجنود الإريثريون أنهم تلقوا تعليمات محددة صادرة عن سلطات أعلى بمنع البعثة من المرور أو الوصول.

لجنة التنسيق العسكرية

١٤ - عُقد الاجتماع العاشر للجنة التنسيق العسكرية في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ على جسر نهر ميريب، وعُقد الاجتماع الحادي عشر في ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢ في

والشرطة تتصل بتكديس بعض الأسلحة وباشترط استظهار أفراد الميليشيات والشرطة ببطاقات هوية عند الطلب.

حرية تنقل البعثة

٩ - لا تزال البعثة تواجه قيودا على حريتها في التنقل، لا سيما في المنطقة المتاخمة شمالي المنطقة الأمنية المؤقتة في قطاع الوسط. وبالرغم من احتجاجات البعثة، تصر السلطات الإريترية على جميع الصعد على أن عمليات البعثة لا تتطلب حرية تنقل خارج المنطقة. وفي حين حُفَّت تلك القيود خلال الشهر الأخير في القطاعين الغربي والشرقي، لم يسجل مع الأسف تحسن كبير في قطاع الوسط، حيث تواصل البعثة نشاطها بأدنى قدر من التعاون من جانب قوة الدفاع الإريترية. وأحيرا لا تزال السلطات الإريترية تقيّد حرية تنقل البعثة جوا، وتمنع طائرات الأمم المتحدة من التحليق فوق بعض المواقع شمال المنطقة.

١٠ - وعلى الجانب الإثيوبي، تتمتع البعثة بحرية تنقل شبه كاملة. وواجهت دوريات البعثة في حالات قليلة بعض القيود في منطقتي غيوسيرني وكيليلي في قطاع الوسط. بيد أن السلطات الإثيوبية أبدت انفتاحا وتعاوناً في حل تلك المشاكل. وفي حالات نادرة، مُنعت البعثة من القيام برحلات جوية إلى مناطق معينة.

١١ - ومنذ تقديم تقرير الأخير، لم يُسجل تقدم في إنشاء خط مباشر لرحلات جوية على ارتفاع كبير بين أسمرة وأديس أبابا. وتصر إريترية على أن تسلك رحلات البعثة أقصر خط مباشر وترفض إتاحة أي خط بديل. وتصر السلطات الإثيوبية من جهتها على ابتعاد الخط الذي ستسلكه رحلات البعثة قليلا عن أقصر خط مباشر لتجنب التحليق فوق منشآت الدفاع الجوي. وسمحت إثيوبيا للبعثة باستعمال أي خط آخر بين البلدين. وفي غياب اتفاق على خط مباشر، اضطرت البعثة إلى القيام برحلات جوية بين

اتفاق مركز القوات

١٦ - لم توقع حكومة إريتريا لغاية إعداد هذا التقرير على اتفاق مركز القوات، بالرغم من طلب مجلس الأمن إليها في قراره ١٣٢٠ (٢٠٠٠) أن تبرم ذلك الاتفاق بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، وكذلك بالرغم من النداءات المتكررة الموجهة مني ومن المجلس. وبناء عليه، وعملا بقرار مجلس الأمن ١٣٢٠ (٢٠٠٠)، يكون الاتفاق النموذجي لمركز القوات نافذ المفعول. ومنذ تقديم تقرير الأخير طلبت مجددا من حكومة إريتريا أن تنظر في التوقيع على الاتفاق مع الأمم المتحدة بدون مزيد من التأخير، واقترحت في الوقت نفسه أن نواصل جهودنا لإيجاد حل يقبله الطرفان لمسألة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وجدير بالإشارة أن حكومة إثيوبيا وقعت على اتفاق مركز القوات في ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠١.

ثالثا - الأعمال المتعلقة بالألغام

١٧ - لا تزال الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة تمثل تهديدا خطيرا لسكان البلدين ولأفراد الأمم المتحدة وغيرهم من أفراد المساعدة الإنسانية العاملين في الميدان. ومن كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ إلى منتصف شباط/فبراير ٢٠٠٢، لقي خمسة مدنيين مصرعهم وأصيب ستة آخرون بجروح في حوادث بسبب الألغام والذخائر غير المنفجرة في المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق الشمالية المتاخمة لها. وهذه الأرقام مفعجة وتدلل على ضخامة الكارثة وتؤكد أهمية العمل الذي ينتظر الوكالات القائمة بالأعمال المتعلقة بالألغام في المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المتاخمة لها.

١٨ - وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، قتل أربعة أطفال وأصيب أربعة آخرون بجروح من جراء انفجار لغم مضاد للأفراد بالقرب من سينا في قطاع الوسط. وحدث اللغم هذا هو إلى حد كبير أسوأ حادث في المنطقة الأمنية المؤقتة إلى حد اليوم. وقد وضعت على حقل الألغام علامات

جيبوتي. وتلقت اللجنة في الاجتماعين إحاطة إعلامية شاملة من قائد القوة عن الحالة العسكرية في منطقة البعثة. وناقشت اللجنة في الاجتماع العاشر الحالة العسكرية بالتفصيل، وكذلك ما شهدته منطقة سرها في قطاع الوسط من تصعيد للتوتر فيها. وأبلغ الطرفان بأن البعثة تلقت من كل منهما قوائم بالضباط المعيّنين على الصعيد القطاعي لتولي مسؤولية مناولة الجثث غير المدفونة. وفي الاجتماع الحادي عشر، قدمت البعثة تقريرا عن رصدتها للمناطق المقيدة شمال المنطقة الأمنية المؤقتة، وعن التحديات التي لا تزال تواجهها. وناقشت اللجنة أيضا مسألة الحوادث المحلية مثل الادعاءات باختطاف الأشخاص وسرقة المواشي. وحذرت البعثة من خطر انفجار الوضع في المرحلة الحساسة القادمة نتيجة لحوادث صغيرة أو تصريجات أو أعمال يمكن اعتبارها استفزازا. وإني اغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري لمنظمة الوحدة الإفريقية لما قدمته من إسهام ثمين في أعمال لجنة التنسيق العسكرية.

انتشار البعثة

١٥ - لم تطرأ خلال الفترة المستعرضة أية تغييرات كبيرة على انتشار قوات البعثة. وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ حلت سرية حراسة وإدارة إيرلندية محل السرية الفرنسية. ومن بين مراقبي البعثة العسكريين الـ ٢١٦، الذين يمثلون ٤٠ بلدا، تناوب ٧٤ منهم منذ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. وفي ٥ آذار/مارس ٢٠٠٢ كان قوام جزء البعثة العسكري ٦٣٢ ٣ فردا من حفاظ السلام، و ١١٨ من أفراد المقر، و ٢١٢ من المراقبين العسكريين، وبلغ مجموعهم ٩٦٢ ٣ فردا (انظر المرفق الثاني). وتذكر وفاة أحد حفاظ السلام السلوفاكيين في حادث سير في ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٢ في قطاع الشرق بقسوة الظروف التي تعمل فيها قوات الأمم المتحدة.

إثيوبيا وإريتريا استطلاع الطرقات وتطهير مواقع العمليات الأساسية في جميع القطاعات الثلاثة. وطهرت هذه الوحدات ما مجموعه ١٦٣,٦ كيلومترا من الطرقات و ٧١٨ ٦٧٥ مترا مربعا من مواقع العمليات. كما دمرت أفرة إبطال الذخائر المتفجرة التابعة لوحدة البعثة ٦٩ قطعة من الذخائر غير المنفجرة.

٢١ - وواصلت البعثة، بالتعاون الوثيق مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومع المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية برامج التوعية بمخاطر الألغام الموجهة للسكان المحليين في المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المتاخمة لها وشارك إجمالاً، في الدورات حتى الآن قرابة ٩٧ ٠٠٠ شخص. ويتواصل تدريب الميسرين المتطوعين الذين سيقومون بالتوعية بمخاطر الألغام في مجتمعاتهم المحلية، وجرى حتى الآن تدريب ٢٤٥ متطوعاً. وبالإضافة إلى ذلك، جرى تدريب ٢٦٨ مدرساً في مجال التوعية بمخاطر الألغام وهم يقدمون الآن دروساً في ساعات الدراسة العادية. وأخيراً تلقى ٣٢٠ فرداً من المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية تدريباً في مجال سلامة الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة.

٢٢ - وكما أشرت في آخر تقرير مرحلي قدمته، أسفرت سلسلة من الاجتماعات، عقدت بوزارة الدفاع الإثيوبية في تشرين الأول/أكتوبر، عن تبادل لمعلومات حيوية تتعلق بالألغام الإثيوبية. وتلتمس البعثة حالياً، وبعد أن نظرت في هذه المعلومات، مزيداً من التوضيحات من السلطات الإثيوبية بشأن أنواع الألغام المستخدمة في المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المتاخمة لها، وكذلك معلومات أكثر تحديداً عن حقول الألغام التي طهرتها بالفعل القوات المسلحة الإثيوبية. وقد قدم وعد بتسليم هذه المعلومات في المستقبل القريب والبعثة تتوق إلى الحصول عليها.

بوصفه منطقة خطيرة وتلقى معظم الأطفال المعنيين تدريباً في مجال التوعية بمخاطر الألغام من أفرة تابعة لمنظمات غير حكومية. وتبرز هذه الحادثة شدة تعرض الأطفال للألغام وللذخائر غير المنفجرة. ويشكل الأطفال الجزء الكبير من الإصابات من جراء حوادث الألغام والذخائر المنفجرة. وفي نفس منطقة سينافي، أسفر انفجار لغم آخر عن موت شرطي وإصابة آخر بجروح خطيرة في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. وفي ١٣ شباط/فبراير، قتل عاملان في مجال إزالة الألغام تابعان لوكالة إزالة الألغام الإريترية في حادثة انفجار لغم بشيلالو في القطاع الغربي. وكان هذان الشخصان يعملان في حقل ألغام عندما انفجر لغم مضاد للدبابات كانا شديدي القرب منه، فقتل أحدهما فوراً وتوفي الثاني وهو في الطريق إلى المستشفى.

١٩ - ويعمل حالياً أكثر من ١ ١٠٠ إريترية في مجال إزالة الألغام في المنطقة الأمنية المؤقتة؛ وهم منظمون إلى ١٨ فريقاً للتطهير اليدوي، وستة أفرة للتطهير بمعدات آلية، وست من وحدات إبطال الذخائر المتفجرة والمسح، و ١٣ فريقاً للتوعية بمخاطر الألغام، وثلاثة فرق للمسح ووضع العلامات، ووحدين من كلاب الكشف عن المتفجرات.

٢٠ - وفي الفترة من ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ إلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢، طهرت أفرة إزالة الألغام التي أنشأتها وكالة إزالة الألغام الإريترية ومنظمة هالوتراست والمجموعة الدانمركية لإزالة الألغام ومنظمة المعونة التابعة للكنيسة الدانمركية ٣٦٩ ١٣٣ ٢ متراً مربعا من حقول الألغام ومناطق المعارك في المنطقة الأمنية المؤقتة. ودمرت أفرة إبطال الذخائر المتفجرة التابعة لهذه المنظمات ٦٠ لغماً مضاداً للدبابات و ١٨٩ لغماً مضاداً للأفراد، و ١ ٠٨٦ قطعة من الذخائر غير المنفجرة. وخلال الفترة ذاتها، واصلت وحدات إزالة الألغام العسكرية السلوفاكية والبنغلاديشية والمشاركة بين سلوفاكيا وكينيا التابعة لبعثة الأمم المتحدة في

ومن صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لترسيم الحدود وتعيينها المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن ١١٧٧ (١٩٩٨). ويتجاوز حالياً مجموع التبرعات المقدمة إلى الصندوق ٥,٩ ملايين دولار، بينما بلغت النفقات المتكبدة حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ ما قدره ٩١٢ ٠٠٠ دولار. وأود أن أعرب عن تقديري للدول الأعضاء التي استجابت بسخاء لندائي بتقديم تبرعات إلى الصندوق. ومن الواضح في الوقت نفسه، أنه ستلزم موارد مالية إضافية أكبر من أجل تعيين الحدود، وذلك بمجرد أن تتخذ لجنة ترسيم الحدود قراراً بشأن ترسيم الحدود.

خامساً - التطورات الإنسانية

٢٧ - ظلت الحالة الإنسانية في كافة أرجاء المنطقة الأمنية المؤقتة وفي المناطق المتاخمة لها في إثيوبيا وإريتريا مستقرة. مما يمكن البرامج والوكالات الإنسانية من الاضطلاع بمجموعة متنوعة من التدخلات الطارئة ومن أنشطة التعمير. وقدمت حكومة إريتريا والمجتمع الدولي حتى الآن المساعدة لأكثر من ١٨٠ ٠٠٠ من المشردين داخلياً وأكثر من ٣٨ ٠٠٠ من اللاجئين لتمكينهم من العودة إلى مناطقهم الأصلية داخل المنطقة الأمنية المؤقتة. إلا أن ما يقارب ٥٧ ٠٠٠ من المشردين داخلياً ما زالوا غير قادرين على العودة إلى ديارهم بسبب وجود الألغام أو الذخائر غير المنفجرة، أو انعدام الأمن، أو لأن عدة قرى تخضع حالياً للإدارة الإثيوبية.

٢٨ - وما زال التنسيق يشكل جانباً هاماً بالنسبة لجميع الجهات الفاعلة في الميدان والعاملة على الانتقال بالحالة في إثيوبيا وإريتريا من مرحلة الطوارئ إلى مرحلة الانتعاش. والآن وقد اتسمت الحالة بالاستقرار، ترافق عمليات الطوارئ بمرامج الانتعاش والتنمية. ولرصد هذه البرامج المترابطة، يجري حالياً تنظيم عدة بعثات مشتركة مع بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، ووكالات الأمم المتحدة،

٢٣ - وما زالت ميزانية البعثة تغطي تكاليف الموظفين الأساسيين والمعدات لمركز تنسيق الأعمال المتعلقة بالألغام لتمكينه من الاضطلاع بأدواره المتمثلة في التنسيق وتقديم المشورة التقنية وإدارة المعلومات. وقد أصدرت دائرة الأعمال المتعلقة بالألغام التابعة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وثيقة استراتيجية عن المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة في الأعمال المتعلقة بالألغام في إريتريا. وتبين الوثيقة الأهداف والبرامج واحتياجات التمويل فيما يتعلق بالمساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة في مرحلة الطوارئ وكذلك الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لتعزيز القدرة الوطنية على التخفيف من الآثار الطويلة الأجل للألغام الأرضية. ويعتمد نجاح هذه الاستراتيجية على استمرار المجتمع الدولي في تقديم التبرعات المالية وهو ما أشجعه بحماس.

٢٤ - وتمضي أعمال إزالة الألغام من الطرق الموصلة إلى المنطقة الحدودية قدماً بتنسيق من مركز تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام. وبما أن إزالة الألغام شرط مسبق أساسي لترسيم الحدود، فإن التخطيط الذي يقوم به المركز يسير على نحو جيد وذلك حتى يتسنى، بعد معرفة مواقع العلامات الحدودية، وضع مقترحات لضمان أن تسير عملية إزالة الألغام المطلوبة لترسيم الحدود قدماً بدون تأخير.

رابعاً - لجنة ترسيم الحدود

٢٥ - بعد تقرير الأخير، يتقدم بصفة عامة عمل لجنة ترسيم الحدود وفقاً لبرنامجها، وأفهم أنها تعتزم الإعلان عن قرارها بشأن ترسيم الحدود في المستقبل القريب. وترد معلومات عن الأنشطة الحديثة التي اضطلعت بها اللجنة، وعرضها رئيسها، في المرفق الأول لهذا التقرير.

٢٦ - وكما يعلم أعضاء مجلس الأمن، لا يزال يجري تمويل أنشطة لجنة ترسيم الحدود من المبالغ التي يسدها الطرفان

الأغذية الموزعة بنسبة ١٠٠ في المائة في منطقتي غاش بركه وأنسبه. وبالإضافة إلى ذلك، وزع برنامج الأغذية العالمي قرابة ٣ ٨٠٠ طن من الأغذية على ١٩٥ ٠٠٠ من الأشخاص المتضررين بالجفاف في منطقتي البحر الأحمر الشمالية والجنوبية. وسيواصل برنامج الأغذية العالمي تقديم الدعم لـ ٨٠٠ ٠٠٠ من المستضعفين طيلة عام ٢٠٠٢.

٣١ - وتجري عملية التغذية التكميلية للأطفال والحوامل والمرضعات داخل المنطقة الأمنية المؤقتة وخارجها. ومن المقرر إجراء المزيد من التقييمات في كافة أنحاء البلد للتحقيق في أسباب سوء التغذية، التي يمكن أن تكون نتيجة لعوامل غير نقص الأغذية.

٣٢ - وما زالت إمكانية الحصول على المياه النقية إحدى الأولويات الرئيسية، وخاصة في المنطقة الأمنية المؤقتة حيث جرى تدمير مراكز توزيع المياه أو تخريبها. وما زالت إمكانية الحصول على المياه النقية خارج المنطقة، في المناطق المتضررة بالجفاف، تشكل تحدياً رئيسياً لأوساط المساعدة الإنسانية عموماً. وتعمل منظمة الأمم المتحدة للطفولة والبرنامج الإنمائي ومنظمة أوكسفام وغيرها على معالجة الاحتياجات الطارئة.

٣٣ - وتتواصل أنشطة القضاء على شلل الأطفال داخل المنطقة الأمنية المؤقتة وخارجها. وتوجد حالياً مجموعة تتكون من ثلاثة أفرقة لوقف انتشار شلل الأطفال في إريتريا لدعم وزارة الصحة في تعجيل أنشطة القضاء على شلل الأطفال في البلد. وبالإضافة إلى ذلك، تقدم منظمة الصحة العالمية المساعدة إلى وزارة الصحة لمواجهة مشكلة الملاريا القائمة في البلد.

المشاريع السريعة الأثر

٣٤ - ما زالت المشاريع السريعة الأثر تشكل سبيلاً هاماً للمساعدة الإنسانية. وجرت الموافقة على رصد أكثر من

والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية إلى مواقع المشاريع في المنطقة الأمنية المؤقتة لاستعراض البرامج الجارية وتقييم الاحتياجات الإضافية. ومن الجوانب الهامة لعملية التنسيق أن ترى الجهات المانحة، إلى جانب الوكالات، الكيفية التي تستخدم بها أموالها ونوعية المساعدة التي ما زال من الممكن تقديمها.

٢٩ - وفي الفترة من أيار/مايو ٢٠٠١ إلى منتصف شباط/فبراير ٢٠٠٢، أعادت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في إطار برنامج ثلاثي مع حكومتي إريتريا والسودان ٣٨ ٦٣٤ لاجئاً إريترياً من السودان إلى وطنهم، وتعزز تقديم المساعدة إلى ٦٠ ٠٠٠ إريتري آخر على العودة إلى ديارهم خلال هذا العام. وفي حين أن استمرار الإعادة إلى الوطن تتوقف على الاستقرار في المنطقة، وعلى الأمطار، وعلى عوامل أخرى، فإن التحدي الرئيسي يتمثل في إدماج العائدين في المجتمع الإريتري. ولتسهيل عملية الإدماج، يعمل البرنامج الإنمائي ومفوضية شؤون اللاجئين معاً على معالجة الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية المتصلة بإدماج اللاجئين العائدين والمشردين داخلياً والمطرودين وغيرهم من السكان العائدين.

٣٠ - وأبلغت لجنة الإغاثة واللاجئين الإريتريّة أنها قامت، في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ وحده، بتوزيع ١٢ ٧٠٠ طن من الأغذية المقدمة من برنامج الأغذية العالمي على أكثر من ٧٩٥ ٠٠٠ من الأشخاص المتضررين بالحرب في منطقتي دبوب وغاش بركه، منهم مشردون داخلياً وعائدون من السودان. ورغم تهطل الأمطار بغزارة في هذه المنطقة الخصبة، فقد تضرر الإنتاج الزراعي بسبب افتقار عام إلى اليد العاملة والبذور والأدوات. ونتيجة لذلك ستوجد حاجة إلى المساعدة الغذائية طيلة عام ٢٠٠٢. وبالاستناد إلى دراسات استقصائية تغذوية أجرتها وزارة الصحة الإريتريّة ومنظمات غير حكومية، زاد برنامج الأغذية العالمي حصص

استمرار استبعاد الإريتريين أو الأشخاص من أصل إريتري من المشاركة في الأنشطة المجتمعية وحرمانهم من فرص الوصول إلى المنافع الاجتماعية، بما في ذلك المعونة الغذائية الإنسانية. وأجرت البعثة أيضا تحقيقات في المزاعم التي مفادها أن السلطات الإريترية اختطفت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ واحتجزت أربعة مراهقين إريتريين. وأبلغ الشبان الأربعة الذين تتراوح أعمارهم بين ١٣ و ١٦ سنة مكتب حقوق الإنسان أنهم غادروا إريتريا بمحض إرادتهم لتفادي الخدمة العسكرية الإلزامية.

٣٧ - وتواصلت إعادة الإثيوبيين والأشخاص من أصل إثيوبي إلى وطنهم من إريتريا، بمساعدة لجنة الصليب الأحمر الدولية، وإن كان على نطاق أضيق بكثير. ففي السنة الماضية، كان يعاد إلى الوطن أكثر من ١٠٠٠ شخص في الأسبوع في حين شملت عملية الإعادة الأخيرة في ١ شباط/فبراير ٢٠٠٢، ١٣٤ شخصا. وأجرت البعثة مقابلات مع ثلاث مجموعات متتالية من الأشخاص الذين أعيدوا إلى إثيوبيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير للتحقق من ظروف إعادتهم إلى الوطن والظروف التي يعيش فيها الأشخاص من أصل إثيوبي في إريتريا. وأكدت المقابلات الاستنتاجات السابقة: كان من بين العائدين إلى الوطن أفراد وأسرى ذكر معظمهم أن قرار المغادرة، وإن كان طوعيا، دفع إليه التمييز الذي ما زال الإثيوبيون يواجهونه في إريتريا.

٣٨ - وبينت مقابلات البعثة أيضا أن بعض من أعيدوا إلى وطنهم أشخاص كانوا محتجزين في السجون وفي مرافق اعتقال أخرى، بما في ذلك مرافق اعتقال مخالفة للقواعد والأصول غير معترف بها، وذلك لفترات تتراوح بين بضعة أيام وعدة سنوات. وكان أكثر من نصف الأشخاص الـ ٢٤٠ من أصل إثيوبي الذين أعادتهم إريتريا إلى وطنهم بمساعدة لجنة الصليب الأحمر الدولية في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ سجناء سابقين. وكان أغلبهم يقضون

٦٩٣ ٠٠٠ دولار من المبلغ الأصلي الذي قدره ٧٠٠ ٠٠٠ دولار المدرج في ميزانية البعثة لتلك المشاريع لـ ٦٤ مشروعا في المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المتاخمة لها في إثيوبيا وإريتريا. وتشمل المشاريع برامج في مجالات المياه والصحة والتعليم وأنشطة متنوعة أخرى صغيرة الحجم، وتقوم بتنفيذها حاليا منظمات غير حكومية محلية ودولية، والإدارات المحلية، ووكالات الأمم المتحدة، والوحدات التابعة للبعثة وشركاء آخرون. ويجري تنفيذ ٤٥ من بين المشاريع الـ ٦٤ الموافق عليها، وقد أنجز الآن ١٩ منها.

٣٥ - وفي تموز/يوليه ٢٠٠١، أنشئ صندوق استئماني خاص لدعم عملية السلام في إثيوبيا وإريتريا لتمكين البعثة من مواصلة دعمها للمشاريع الصغيرة وتدبير بناء الثقة. وكما أشرت في تقرير الأخير، تبرعت حكومة النرويج بسخاء بما يقارب ٢٥٠ ٠٠٠ دولار كما يسرني أن أبلغ أنه منذ تلقي ذلك التبرع، جرت الموافقة على ١٣ مشروعا إضافيا تبلغ قيمتها ١٨٠ ٠٠٠ دولار. وتكتسي التدخلات من قبيل المشاريع السريعة الأثر، مع اقتراب مرحلة جديدة وحاسمة من عملية السلام، المزيد من الأهمية، ولذلك فأنا أحث المزيد من الجهات المانحة على تقديم تبرعات لهذا الصندوق.

سادسا - حقوق الإنسان

٣٦ - واصلت البعثة التحقيق في الادعاءات بوقوع عمليات طرد واختطاف عبر الحدود. واتضح بعد التحقيق أن ما ورد من أنباء أولية عن طرد ٧٧ مدنيا من ولاية تيغري في إثيوبيا غير صحيح. فالمدنيون الذين عبروا الحدود إلى إريتريا طوعا في ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ ذكروا أن التمييز ضد الأشخاص من أصل إريتري أثر على قرارهم بمغادرة إثيوبيا. وأجرت البعثة مقابلات مع مجموعة شاملة لعدة قطاعات من المقيمين من أصل إريتري الذين بقوا في المركز الذي ذهبوا إليه. وتشير المعلومات المستقاة إلى

بيد أنه لا يزال هناك أكثر من ١ ٥٦٠ أسيرا لدى إثيوبيا وأكثر من ٩٢٠ أسيرا لدى إريتريا. وأدعو مرة أخرى كلا الطرفين إلى الوفاء بالالتزام الواقع عليهما بموجب اتفاق الجزائر للسلام والقانون الإنساني الدولي، والإفراج عن بقية أسرى الحرب دون شرط أو تأخير.

سابعاً - الإعلام

٤١ - واصل مكتب الإعلام التابع للبعثة، خلال الفترة المستعرضة الاضطلاع بمهمته الأساسية المتمثلة في تفسير ولاية وعمل البعثة والتعريف بهما. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت البعثة إعداد تقارير عن عملية السلام ومعالجة شواغل المشردين داخليا مع التركيز بوجه خاص على التوعية بالألغام. وعقد المكتب عدة جلسات إحاطة (من خلال مرفق لتنظيم المؤتمرات بالاستعانة بالفيديو، يربط عاصمتي البلدين) والترتيب لإجراء مقابلات، ويسرت وصول العاملين في وسائط الإعلام إلى المنطقة الأمنية المؤقتة.

٤٢ - وبعد أن علقت السلطات الإثيوبية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ برامج إذاعة البعثة، تبحت البعثة مع المسؤولين في وزارة الإعلام الإريترية شروط اتفاق لاستئناف بث برامج الإذاعة. ومن المفهوم أنه بالنسبة للبرامج المذاعة والتعاون بين إذاعة البعثة وإذاعة إريتريا في المستقبل، ستكون فترات البث وإمكانية استخدام موجات الإذاعة الإريترية مجانية. ومن المؤمل أن يتم قريبا التوصل إلى اتفاق يسمح لإذاعة البعثة ببث برامجها عبر الإذاعة الإثيوبية. وفي نفس الوقت، تواصل إدارة شؤون الإعلام عرض برامج إذاعة البعثة بالانكليزية وبست لغات محلية على موقع الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت.

٤٣ - وستركز الاستراتيجية الإعلامية للبعثة في الفترة المقبلة على نحو مطرد على تلبية الحاجة إلى إيصال المعلومات إلى الفئات السكانية بشأن عمليات تعيين وترسيم الحدود

أحكاما بالسجن فرضتها المحكمة الخاصة في دعاوى غير مفتوحة للعموم. ويقال إن المدعى عليهم لم يحظوا فيها بأي تمثيل قانوني. وقد أتهم هؤلاء الأشخاص بجرائم تتراوح بين السرقة البسيطة واختطاف الطائرات. ومنحت حكومة إريتريا السجناء عفوا عاما شريطة أن يغادروا البلد. ومنذ تقرير الأخير، أعيد ما مجموعه ٢٥٤ شخصا إلى إثيوبيا.

٣٩ - وفي ضوء القرار الوشيك الذي ستتخذه لجنة ترسيم الحدود بشأن ترسيم الحدود بين البلدين، يركز مكتب حقوق الإنسان الاهتمام على حالة الجماعات المستضعفة في المناطق الحدودية، ويزيد من رصد المناطق الحساسة. وفي نفس الوقت استمرت البعثة في التخاطب مع حكومي إثيوبيا وإريتريا بشأن مسائل حقوق الإنسان. وفي ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، عقد اجتماع مع رئيس إدارة الهجرة الإريترية بهدف التماس توضيحات بشأن اللوائح والإجراءات المتعلقة بإقامة الإثيوبيين وإعادةهم إلى وطنهم ومناقشة المشاغل المتعلقة بحقوق الإنسان الناشئة عن فحص حالة الإثيوبيين في إريتريا.

الإفراج عن أسرى الحرب وإعادةهم إلى وطنهم

٤٠ - تواصل حكومتا إثيوبيا وإريتريا الاحتفاظ بأسرى حرب ومحتجزين من المدنيين، بالرغم من التزامهما بخلاف ذلك. وفي ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، أفرجت حكومة إريتريا عن ٢٥ من أسرى الحرب وأعربت عن استعدادها للإفراج عن جميع أسرى الحرب الإثيوبيين وإعادةهم إلى وطنهم عملا باتفاقي الجزائر للسلام واتفاقية جنيف السادسة. وفي ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢، أفرجت إريتريا عن ٢٥ آخرين من أسرى الحرب في حين أفرجت إثيوبيا عن ٥٨ أسيرا واثنين من المحتجزين المدنيين. ووصل مجموع أسرى الحرب الذين أفرج عنهم منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، إلى ٩٣٧ أسيرا إريتريا و ٧٠٣ أسرى إثيوبيين أعيدوا إلى وطنهم تحت رعاية لجنة الصليب الأحمر الدولية.

وقسمتها إلى أنصبة في ذلك القرار. ومن المعتزم أن تنظر اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في ١١ و ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ في الميزانية المقترحة لتمويل البعثة في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وكانت الاشتراكات التي لم تسدد إلى الحساب الخاص للبعثة تصل في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ إلى ٠٣٧ ٤١٤ ١٢٨ دولار. وكان مبلغ مجموع الاشتراكات المقررة التي لم تسدد بعد لعمليات حفظ السلام يصل في نفس التاريخ إلى ١٦٥ ٦٨٧ ٩٥٣ دولارا.

عاشرا - ملاحظات

٤٦ - نظرا لقرب صدور قرار عن لجنة ترسيم الحدود بشأن ترسيم الحدود، لا يسعنا سوى أن نشي على القادة الإثيوبيين والإريتريين لطبيهم لجانب كبير من صفحة الحرب. فالنجاح الذي كمل عملية السلام المتوصل إليها على أساس تسوية قانونية للصراع سيعطي بالتأكد المثل لبقية بلدان القارة الإفريقية وللمجتمع الدولي برمته. ولا يساورني أدنى شك في أن هذين البلدين المتحاورين سيستفيدان كثيرا من السلام ومن تطبيع العلاقات بينهما.

٤٧ - فتعيين الحدود وترسيمها بمثلان معلما هاما في عملية السلام وأدعو جميع الدول الأعضاء المعنية ومنظمة الوحدة الأفريقية إلى مواصلة دعم هذه العملية سياسيا وماليا. بيد أن تنفيذ قرار لجنة ترسيم الحدود الذي سيكون نهائيا وملزما، سيظل يتطلب أيضا من الحكومتين وقادتهما التصرف بروح الدولة المسؤولة. فالنجاح الذي يحرز في عملية السلام حتى الآن إنما يعود أولا وقبل أي شيء إلى التزام الطرفين والأمم المتحدة على نحو وثيق وثابت بالأحكام التوجيهية لاتفاقي الجزائر. وينبغي ألا تختلف الفترة القادمة عن سابقتها: ذلك أن نجاح عملية السلام بصورة نهائية يتوقف على مواصلة الالتزام بروح ونص الاتفاقيين والالتزام بالإضافة إلى ذلك بقرار الترسيم ذاته. وستظل الأمم المتحدة وبعثتها لحفظ

بين البلدين وبشأن دور الأمم المتحدة في هذا الصدد. ولهذا الغرض، تعكف البعثة على إقامة مراكز إعلامية في المنطقة الحدودية يعهد إليها أيضا من خلال أفرقة متنقلة، بمهمة الاتصال بالمناطق الريفية والأسواق والمدارس.

ثامنا - تدابير بناء الثقة

٤٤ - في الفترة من ١٣ إلى ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢، عقد الزعماء الدينيون الإثيوبيون والإريتريون اجتماعات تاريخية في أسمرة وأديس أبابا. وقد سهلت هذا الحدث منظمة المعونة التابعة للكنيسة النرويجية، بدعم من البعثة التي قدمت لكل وفد تذاكر السفر إلى عاصمة الوفد الآخر ومنها. وعقد الزعماء الدينيون ستة اجتماعات منفصلة في النرويج وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وكينيا مما حقق هذا الانفراج. وترأس وفدي الزعماء الدينيين من كلا الجانبين زعماء الكنيسة الارثوذكسية والكنيسة الكاثوليكية والطائفة الإسلامية والكنيسة الإنجيلية. والتقى الوفدان في كلا البلدين، بكبار المسؤولين لإبلاغهم رسالتهم السلمية. وأكد ممثلي الخاص للزعماء الدينيين دعم البعثة ودعم الأمم المتحدة بأسرها لما يبذلونه من جهود بحثا عن إحلال السلم وتحقيق المصالحة بين البلدين والشعبين. ومثل ذلك حدثا هاما في جهود بناء الثقة بين البلدين ويشر باتخاذ مبادرات أخرى من هذا القبيل في المستقبل. وأشجع الطرفين على التأسيس على هذه المبادرة المحمودة.

تاسعا - الجوانب المالية

٤٥ - أذنت لي الجمعية العامة بموجب قرارها ٢٥٢/٥٥ بآء المؤرخ ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠١، بالدخول في التزامات أولية للبعثة بمبلغ إجمالي قدره ٩٠ مليون دولار للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. وتبلغ ميزانية الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢ على النحو الذي اعتمدت به مبلغا إجماليا قدره ٤٠٠ ٠٠٠ ١٩٨ دولار يتضمن ٩٠ مليون دولار خصصتها الجمعية العامة

عملية السلام. وفي هذا السياق، أوصى بأن تنشأ آلية واسعة المجالات ترمي إلى التشاور بشأن تنفيذ قرار ترسيم الحدود وحل المشاكل التي تنجم أثناء تنفيذ القرار. وبالإضافة إلى الطرفين والبعثة، يكون من المفيد لو تضم هذه الآلية أيضا الجهات الضامنة والوسطاء والشهود.

٥١ - وبينما يجري تنفيذ قرار لجنة ترسيم الحدود على الميدان، من الهام أيضا مواصلة تقديم المساعدة إلى شعبي إثيوبيا وإريتريا للتغلب على ما يلاقينه من صعوبات إنسانية. وإلى جانب التعمير والتنمية، سيحتاج الطرفان إلى المساعدة لتحقيق الهدف الأخير لعملية السلام، وهو المصالحة وتطبيع علاقتهما الثنائية. وتؤيد الأمم المتحدة بقوة مبادرات بناء الثقة كاجتماعات الزعماء الدينيين، وتشجع الطرفين على البحث عن سبل ترضي الطرفين لبناء الثقة بينهما من خلال اتصالات رسمية وغير رسمية. والمجتمع الدولي على استعداد لمساعدة الطرفين في هذا الشأن.

٥٢ - وفي الختام، أود أن أعرب عن امتناني لممثلي الخاص يغويلا جوزيف يغويلا ولجميع أفراد البعثة العسكريين والمدنيين فضلا عن موظفي الأفرقة القطرية للأمم المتحدة والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية وممثلي المنظمات غير الحكومية العاملة في الميدان لما يبذلونه من جهود لا تعرف الكلل لتعزيز السلام بين إثيوبيا وإريتريا. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للدعم الذي لا يقدر بثمن الذي تلقتة البعثة من منظمة الوحدة الأفريقية، والعديد من الدول الأعضاء التي تقدم المساعدة في هذه العملية الهامة ولا سيما البلدان المساهمة بقوات.

السلام في إثيوبيا وإريتريا ملتزمين بأداء دور رئيسي من خلال ترسيم الحدود وتعيينها ولا شك في أنه كان لبعثة مجلس الأمن في إثيوبيا وإريتريا أثر إيجابي في عملية السلام. وتتطابق وجهات النظر والملاحظات المقدمة في تقرير البعثة (S/2002/205) تطابقا تاما مع وجهات نظري وآرائي وأشجع أعضاء مجلس الأمن على أخذها بعين الاعتبار في مداولاتهم القادمة. وسيواصل المجلس بدون شك إشراك الطرفين وتقديم الدعم والمساعدة الكاملين أثناء تنفيذ قرار ترسيم الحدود. وفي الأثناء، أوصى بأن تمتد ولاية البعثة لستة أشهر أخرى حتى ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢.

٤٩ - ورهنا بصور قرار ترسيم الحدود وشروط تنفيذه، سأعود إلى المجلس بتوصيات بشأن الدعم المحتمل الذي يمكن للبعثة أن تقدمه في هذا الشأن. وسأضع في الاعتبار أيضا في هذا الصدد مساهماتي الطرفين والموارد المتاحة في الصندوق الاستئماني لترسيم الحدود وتعيينها.

٥٠ - وفي ٣١ كانون الثاني/يناير، كتبت رسالتين متطابقتين للرئيس إزائيس أفورقي ورئيس الوزراء ميليس زيناوي أبلغتهما فيهما أن الوقت قد حان للدخول في مناقشات بشأن مجموعة من القضايا المتصلة بالمرحلة القادمة من عملية السلام. وبناء على ذلك، تلقى مبعوثي الخاص تعليمات، بأن يستهل، بالتعاون الوثيق مع منظمة الوحدة الأفريقية مناقشات مع الطرفين بشأن طرائق وإجراءات تنفيذ قرار لجنة ترسيم الحدود على نحو سلس وسريع. وتابع ممثلي الخاص المسألة مع الطرفين وشجعتهم على الاستجابة وإبداء تعاونهما الكامل مع البعثة في إعداد المرحلة المقبلة الحاسمة في

المرفق الأول

لجنة ترسيم الحدود بين إثيوبيا وإريتريا
التقرير الرابع عن أعمال اللجنة

- ١ - هذا التقرير هو الرابع للجنة ترسيم الحدود بين إثيوبيا وإريتريا وهو يغطي الفترة من ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ إلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢.
- ٢ - وتتسم الفترة المشمولة بهذا التقرير بمحدثين رئيسيين يمثلان تقدما في عمل اللجنة.
- ٣ - أولا، عقدت اللجنة جلسات استماع في لاهاي في الفترة من ١٠ إلى ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. وقد قدم كل طرف ثلاث دفعات من الحجج وأجاب على أسئلة اللجنة.
- ٤ - ثانيا، ظلت اللجنة، منذ تلك الجلسات منهمة في إجراء مداولات بشأن قرار ترسيم الحدود وفي صياغة هذا القرار. وجرت أيضا مناقشات مستفيضة بين أعضاء اللجنة عن طريق المراسلة ورغم أن اللجنة توقعت في البداية أن تعلن عن قرارها في أواخر شباط/فبراير، غير أن الجوانب الإدارية لاستكمالها تتعلق بإعداد الخرائط والرسوم البيانية التي سترفق به، حملتها على إعادة النظر في الإعلان عن القرار والذي يتوقع أن يكون الآن في النصف الأول من نيسان/أبريل ٢٠٠٢.
- ٥ - ويجري النظر حاليا بصورة أولية في المرحلة المتعلقة بتعيين الحدود من عمل اللجنة. وعلى نحو ما ورد في التقرير السابق للجنة، فإنه لا يمكن البدء في تعيين الحدود إلى أن تتم إزالة الألغام من المواقع المعترزم أن توضع فيها علامات تعيين الحدود. ولا يمكن إزالة هذه الألغام في حد ذاتها إلى أن تبلغ اللجنة الطرفين بمسار الرسم الحدودي. وبعدها يتم ذلك، ستستأنف فعليا ترتيبات إزالة الألغام.
- ٦ - والترتيبات جارية لإعداد الخارطة بسلم من قياس ١: ٢٥ ٠٠٠ التي سيعين عليها الخط النهائي لرسم الحدود وهي التي ستصبح بعدئذ هي الخارطة النهائية. وقد طلب الإذن من الطرفين ومن دولتي جيبوتي والسودان المجاورتين بعمليات التحليق اللازمة في المنطقة الحدودية لإعداد الخارطة بعد صدور قرار ترسيم الحدود. وبالفعل رد كلا الطرفين بالموافقة.
- ٧ - وتعرب اللجنة عن الأمل في أن يقوم مجلس الأمن، في قراره القادم المتصل بعمل البعثة، بتوسيع نطاق ولايتها بشكل صريح لتمكينها من تقديم المساعدة إلى اللجنة في مرحلة نشاطها المتعلقة بترسيم الحدود ومن ثم تعجيل عملية إزالة الألغام.

(توقيع) السير إليهو لوترباخ

رئيس اللجنة

٤ آذار/مارس ٢٠٠٢

المرفق الثاني

بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا: مساهمات البلدان بقوات حتى
٥ آذار/مارس ٢٠٠٢

| المجموع | الجنود | عنصر الدعم الوطني | ضباط الأركان | المراقبون العسكريون | |
|---------|--------|----------------------|-----------------|------------------------|-------------------------|
| ٦ | | | | ٦ | الاتحاد الروسي |
| ٩٦٦ | ٩٤٤ | | ١٦ | ٦ | الأردن |
| ٥ | | | ٢ | ٣ | أسبانيا |
| ٢ | | | ٢ | | استراليا |
| ٦ | | | | ٦ | أوروغواي |
| ٦ | | | | ٦ | أوكرانيا |
| ٢٢٤ | ٢٠٦ | ٦ | ١٢ | | آيرلندا |
| ١٥٦ | ١٤٨ | | ٦ | ٢ | إيطاليا |
| ٢ | | | | ٢ | باراغواي |
| ٧ | | | ٢ | ٥ | بلغاريا |
| ١٧٣ | ١٦٠ | | ٦ | ٧ | بنغلاديش |
| ٦ | | | ١ | ٥ | بنن |
| ٩ | | | | ٩ | البوسنة والهرسك |
| ٦ | | | | ٦ | بولندا |
| ٢ | | | | ٢ | بيرو |
| ٦ | | | ٣ | ٣ | تونس |
| ٨ | | | | ٨ | الجزائر |
| ٢ | | | | ٢ | الجمهورية التشيكية |
| ١١ | | | ٣ | ٨ | جمهورية تنزانيا المتحدة |
| ٧ | | | ٢ | ٥ | جنوب أفريقيا |
| ٤ | | | | ٤ | الدانمرك |
| ٨ | | | | ٨ | رومانيا |
| ١٠ | | | | ١٠ | زامبيا |
| ٢٠٣ | ١٩٧ | ٣ | ٣ | | سلوفاكيا |
| ٢ | | | | ٢ | سنغافورة |
| ٧ | | | | ٧ | السويد |
| ٤ | | | | ٤ | سويسرا |
| ٥ | | | | ٥ | الصين |
| ٦ | | | ٢ | ٤ | غامبيا |
| ١٦ | | | ٧ | ٩ | غانا |

| المراقبون العسكريون | ضباط الأركان | عنصر الدعم الوطني | الجنود | المجموع | |
|------------------------|-----------------|----------------------|--------|---------|----------------------------|
| | ٢ | | | ٢ | فرنسا |
| ٧ | ٢ | | | ٩ | فنلندا |
| ٥ | | | | ٥ | كرواتيا |
| ٦ | | | | ٦ | كندا |
| ١١ | ١٣ | | ٥٩٥ | ٦١٩ | كينيا |
| ٧ | ٥ | | | ١٢ | ماليزيا |
| ٣ | ٢ | | | ٥ | ناميبيا |
| ٥ | | | | ٥ | النرويج |
| ٣ | | | | ٣ | النمسا |
| ٤ | | | | ٤ | نيبال |
| ٤ | ٤ | | | ٨ | نيجيريا |
| ٥ | ٢٠ | | ١٣٧٣ | ١٣٩٨ | الهند |
| | ٢ | | | ٢ | هولندا |
| ٦ | ١ | | | ٧ | الولايات المتحدة الأمريكية |
| ٢ | | | | ٢ | اليونان |
| ٢١٢ | ١١٨ | ٩ | ٣٦٢٣ | ٣٩٦٢ | المجموع |